الهجرة غير النظامية وعلاقتها بانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود: دراسة اجتماعية تحليلية في ليبيا

مريم علي أبو العيد
جامعة طرابلس، كلية الآداب واللغات، قسم علم الاجتماع
m.abulad@uot.edu.ly

الملخص

تتناول هذه الدراسة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود في ليبيا، وذلك من خلال دراسة اجتماعية تحليلية ترصد تصاعد تدفقات المهاجرين خلال الفترة (2021-2025) وتنطلق الدراسة من تساؤل حول طبيعة العلاقة الارتباطية بين تزايد أعداد المهاجرين وتوغل الجريمة المنظمة في ظل هشاشة الضبط المؤسسي وتراجع مظاهر السيادة الوطنية. اعتمد التحليل على استقراء بيانات المؤشر العالمي للجريمة المنظمة، وتقارير المنظمة الدولية للهجرة (مصفوفة تتبع المهاجرين) ضمن مقارنة وصفية تحليلية مدعومة بالبيانات الإحصائية. وتكشف النتائج عن وجود علاقة طردية ، حيث أدى ارتفاع مستوى الجريمة المنظمة (7.05) وتغلغل الفاعلين الإجراميين داخل مؤسسات الدولة إلى تعزيز استمرارية هذه العلاقة، كما تُظهر الدراسة أن الهجرة غير النظامية أُعيد توظيفها ضمن "اقتصاد الصراع" كمصدر تمويل مستدام لشبكات التهريب وتخلص الدراسة إلى أن معالجة هذه العلاقة تقتضي إصلاحات بنيوية شاملة تعزز فاعلية المؤسسات وتدعم السيطرة الوطنية على الحدود

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، شبكات التهريب، اقتصاد الصراع، ليبيا.

ABSTRACT

This study examines the relationship between transnational organized crime and the escalation of irregular migration flows in Libya during 2025–2021.The research is guided by a central question: what is the nature of the relationship between transnational organized crime and the increase in irregular migrants, and how does weak institutional control shape and reproduce this relationship, transforming migration from a transient phenomenon into an organized criminal enterprise embedded in transnational networks? The analysis draws on data from the Global Organized Crime Index and the International Organization for Migration, particularly the Displacement Tracking Matrix, using a descriptive-analytical approach supported by systems analysis. Findings reveal high levels of organized crime (index score: 7.05) and significant infiltration of criminal actors within state institutions, reinforcing the persistence of this relationship. Furthermore, irregular migration has been reconfigured as part of the conflict economy, generating sustainable revenues for smuggling networks. The study concludes that addressing this relationship requires structural reforms to strengthen institutional effectiveness and restore effective border governance.

Keywords: Transnational Organized Crime, Irregular Migration, Smuggling Networks, Conflict Economy, Libya

مقدمة

الهجرة غير النظامية في المجتمع الليبي ظاهرة قديمة، عرفها المجتمع الليبي تاريخيا بوصفها حركة عبور طبيعي للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه أوروبا دون أن تمثل في مراحلها السابقة تهديدًا مباشرًا لبنية المجتمع أو وظائف الدولة. غير أن التحول الجوهري طرأ مع نشوء الجريمة المنظمة العابرة للحدود بوصفها فاعلًا جديدًا داخل هذا المسار حيث انتقلت الهجرة من حركة عبور غير مستقرة إلى نشاط إجرامي منظم يخضع لمنطق السوق والحماية المسلحة. هذا التحول لم يكن نتاجًا ديناميات داخلية فحسب بل ارتبط أيضًا بإعادة توظيف ليبيا ضمن المنظومة الأوروبية لإدارة الهجرة لاسيما عقب توقيع اتفاقيات التعاون الأمني والبحري عام (2016)عملية صوفيا التي أفضت عمليًا إلى نقل عبء ضبط الحدود الجنوبية للمتوسط إلى الداخل الليبي، ونتيجة لذلك لم تعد ليبيا مجرد بوابة عبور بل تحولت إلى فضاء احتجاز وانتظار قسري مما ولّد ضغوطًا اجتماعية وأمنية واقتصادية مباشرة على المجتمع الليبي وأسهم في إدماج الجريمة المنظمة داخل النسيج المحلي بدل بقائها نشاطًا عابرً.

ان المرحلة التي أعقبت عام 2011 شهدت تحولًا نوعيًا تمثل في انتقال هذه الأنشطة من ممارسات محلية محدودة إلى شبكات إجرامية عابرة للحدود تعمل ضمن بيئة سياسية منقسمة وأجهزة أمنية متعددة ومتنافسة وهو ما وفّر شروطًا عملية لاستدامة نشاطها وتوسعه وتُظهر المؤشرات الدولية أن ازدياد أعداد المهاجرين غير النظاميين لا يحدث بمعزل عن هذا السياق بل يتغذى مباشرة على قدرة الشبكات الإجرامية على تنظيم المسارات وخفض تكاليف العبور والتحكم في تدفقات المهاجرين وفق منطق ربحي واضح ويكشف ذلك أن الهجرة غير النظامية في ليبيا لم تعد ظاهرة اجتماعية ناتجة عن عوامل الطرد في دول المنشأ فقط بل أصبحت جزءًا من اقتصاد إجرامي منظم يستفيد من الانقسام السياسي وتراجع فاعلية مؤسسات الدولة.

اولاً : مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود وازدياد تدفقات الهجرة غير النظامية في ليبيا وذلك من خلال تفكيك الكيفية التي أسهم بها ضعف الضبط المؤسسي والانقسام الأمني في تحويل الهجرة إلى نشاط إجرامي منظم، وذلك استنادًا إلى بيانات المنظمة الدولية للهجرة والمؤشر العالمي للجريمة المنظمة.

ثانياً : أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها لفهم التفاعل المعقد بين نشاط الجريمة المنظمة وتدفقات الهجرة غير النظامية في ليبيا بما يتيح قراءة أعمق لجذور الظاهرة وتداعياتها الاجتماعية والأمنية ، وتكمن قيمتها العلمية في تسليط الضوء على الترابط بين شبكات الجريمة وتدفقات الهجرة في سياق ضعف الدولة وتحليل هذا الواقع من خلال رؤية تحليلية تهدف لفهم أعمق للدوافع والآليات والنتائج واقتراح مقاربة استراتيجية للمواجهة.

ثالثاً : اهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل الارتباط بين نشاطات الجريمة المنظمة وازدياد تدفقات الهجرة غير النظامية في ليبيا بغية تقديم رؤية تحليلية تسهم في صياغة مقاربات أكثر فعالية لمعالجة الظاهرة في أبعادها الوطنية والإقليمية والدولية.

رابعاً : تساؤل الدراسة

ما طبيعة العلاقة بين تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود في ظل الظروف الاجتماعية والأمنية الراهنة في ليبيا ؟

خامساً : منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المستمدة من تقارير المنظمة الدولية للهجرة والمؤشر العالمي للجريمة المنظمة لفهم الارتباط الجريمة المنظمة بازدياد أعداد المهاجرين عبر تهريبهم والاتجار بالبشر في ظل ضعف مؤسسات الدولة.

سادساً: الإطار المفاهيمي والنظري والدراسات السابقة

يعد ضبط المفاهيم وتأصيلها نظرياً المدخل الأساسي لفهم التفاعل بين الهجرة والجريمة حيث تعرف الباحثة المفاهيم التالية :

الهجرة غير النظامية بأنها: اجتياز الحدود الإقليمية للدولة الأصلية وكذلك الدولة المستقبلة دون موافقة أو علم من سلطاتهما فالمهاجر ليس له الحق في دخول الحيز الإقليمي لأي دولة إلا وفقا لما تنص عليه قوانين التنقل المشروعة تبعا لإجراءات قانونية محددة في قوانين وأنظمة بلد الأصلي والبلد المستقبل وبمخالفته للتنظيم المعمول به في هذا المجال واستعماله لوسائل غالبا ما تكون غير مشروعة كتزوير وثائقه الشخصية (أحمد ،2023: 1545)

الجريمة المنظمة العابرة للحدود: تُعرف على أنها: الظاهرة الإجرامية التي تقف وراءها جماعات محددة تعتمد العنف أساساً لأنشطتها غير المشروعة بهدف تحقيق الربح سواء مارست نشاطها داخل إقليم الدولة أو امتد عبر الحدود الوطنية أو ارتبطت بشبكات إجرامية في دول أخرى (بسيوني،11:2004)

الجماعة الاجرامية المنظمة: جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (2022) في مادتها الثانية تعريف الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها: جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية.

الأنشطة الإجرامية: هي مجموعة الأفعال والسلوكيات المخالفة للقانون التي تقترفها الجماعات الاجرامية بهدف تحقيق عوائد مالية أو مكاسب مادية وتتنوع هذه الأنشطة ما بين جرائم تقليدية (كالإتجار بالمخدرات والاثار) وجرائم مستحدثة (كالجرائم الإلكترونية والإرهاب وغسيل الأموال).

شبكات تهريب المهاجرين: هي شكل من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود تقدم خدمات بغرض مساعدة المهاجرين السريين للوصول الى بلد المقصد بطريقة غير نظامية مقابل مبالغ مالية معينة (أمال، 2018: 121) معتمدة على خبرتها الميدانية في تجاوز الرقابة الأمنية عبر مختلف المسارات .

تهريب المهاجر: يُعرَّف وفقاً بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين (2000) بأنه تدبير الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخر.

وتتبني هذه الدراسة مقاربة **الأمننة** المنبثقة عن مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية كإطار تحليلي لفهم العلاقة بين الهجرة غير النظامية وتغلغل الجريمة المنظمة في ليبيا ليس باعتبارها مجرد خطاب سياسي بل كضرورة استراتيجية فرضتها طبيعة التهديدات الوجودية التي تواجه الدولة الليبية فالهجرة غير النظامية لم تعد مجرد ظاهرة عبور، بل تحولت إلى خطر يمس الدولة وبقاء المجتمع مما يفرض نقلها إلى حيز المسائل الأمنية الاستثنائية وتستند الدراسة في توظيفها لهذا المفهوم إلى ما أوردته الموسوعة السياسية بأن الأمننة تسمح باستخدام معان استثنائية باسم الأمن لاتخاذ تدابير استثنائية (هوام، 2018) وهو ما ينطبق بنيوياً على الحالة الليبية التي تواجه خطراً ديموغرافياً يهدد باختفاء الكتلة السكانية الوطنية أمام الانفجار السكاني لدول الجوار، وتفاقم أزمة البقاء القسري للمهاجرين غير النظاميين نتيجة الاتفاقيات الأمنية مع الأطراف الأوروبية إن هذا الواقع الوجودي، بما يحمله من تداعيات أمنية وصحية تمس استقرار الدولة، هو الذي شرعن نقل ملف الهجرة إلى المربع الأمني الصرف، حيث لم تعد الإجراءات الاستثنائية مجرد خيار بل ضرورة لمواجهة تغلغل الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي استغلت الظروف الراهنة لتقويض سيادة الدولة واستنزاف مواردها ، مما يجعل من أمننة هذا الملف وسيلة حتمية للدفاع عن بقاء المجتمع الليبي وهويته .

ولا تقف حدود مقاربة الأمننة عند التجريد النظري، بل تمتد لتشمل ملامح واقعية رصدتها الأدبيات الأكاديمية التي تناولت الهجرة غير النظامية في ليبيا من زوايا بحثية متعددة حيث يمكن استعراض **أبرز المساهمات العلمية التي شكلت المرجعية المعرفية لهذا الموضوع وفق الآتي** :

دراسة (المصراتي، 2014) سعت الدراسة للتعرف على خصائص ودوافع المهاجرين غير النظاميين في ليبيا بتطبيق منهج المسح الاجتماعي على عينة من (55) مهاجراً بمركز إيواء قنفودة ببنغازي. خلصت الدراسة

إلى أن الدوافع الاقتصادية كالفقر والبطالة هي المحرك الرئيس للهجرة وأن المهاجرين يواجهون استغلالاً حاداً من شبكات التهريب مع تأكيد مكانة ليبيا كدولة عبور واستقرار محورية في المنطقة.

دراسة (أبو زيد، 2019) بعنوان: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي سعت هذه الدراسة إلى استقصاء ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي الليبي خلال الفترة (2011-2017) في ظل تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية الناجمة عن النزاعات المسلحة تناولت الدراسة مسببات الهجرة ومكونات الأمن القومي الليبي والتحديات التي واجهته مع استشراف الحلول الممكنة للحد من آثار هذه الظاهرة ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على تكامل ثلاثة مناهج بحثية المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة محلياً والمنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الهجرة في ليبيا بالإضافة إلى المنهج القانوني لمراجعة التشريعات والاتفاقيات ذات الصلة وقد خلصت الدراسة إلى إثبات صحة فرضيتها بوجود علاقة ارتباطية وثيقة بين تدفق الهجرة غير الشرعية والآثار السلبية على الأمن القومي للدول المستقبلة والمضيفة كما كشفت النتائج أن الأعداد الضخمة للمهاجرين قد خلفت انعكاسات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية ملموسة على الدولة واختتمت الدراسة بتقديم حزمة من التوصيات لمواجهة هذه التحديات

دراسة (العاتي وأبو حجر، 2020) بعنوان: واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا وتداعياتها على الأمن القومي الليبي في ظل حالة الانقسام السياسي والمواجهات المسلحة خلال الفترة (2014-2019) واستندت الدراسة إلى فرضية وجود علاقة طردية بين تفاقم ظاهرة الهجرة وتردي المؤشرات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة وتوصلت النتائج إلى أن انهيار مؤسسات الدولة والضعف الأمني حوّل ليبيا من دولة عبور إلى بيئة خصبة للجريمة المنظمة حيث ساهم تدفق المهاجرين في انتشار جرائم الاتجار بالبشر وتهريب السلاح والمخدرات وظهور أنماط جرمية غريبة على المجتمع الليبي كالإتجار بالبشر أما اقتصاديا فقد بينت الدراسة أن الهجرة غير النظامية ضاعفت من معدلات التضخم والبطالة والضغط على الخدمات الصحية الشحيحة أصلاً نتيجة الانقسام وخلصت الدراسة إلى

مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تقديم الحل السياسي على العسكري لإنهاء الانقسام وتوحيد الأجهزة الأمنية لتشديد الرقابة على الحدود البرية والبحرية

دراسة (العوكلي، 2024) بعنوان : الهجرة غير الشرعية وانعكاسها عن الأمن الليبي في مكافحتها، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي وتحديد التداعيات الناتجة عنها خاصة بعد انتشار الجرائم الإرهابية والاتجار بالبشر اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال أداة الاستبيان الإلكتروني الذي وُزع عبر منصة التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية ساهمت بشكل مباشر في انتشار جرائم الإرهاب وتهريب المخدرات كما أثرت سلباً على ملفي الغذاء والدواء نتيجة الانقسامات السياسية الداخلية وأوضحت النتائج أن وجود العمالة غير الشرعية بشكل غير رسمي أدى لبروز ظواهر سلبية كالتسول وانتشار الأمراض المعدية وخلصت الدراسة إلى وضع مقترح لخطة استراتيجية تهدف إلى حصر العمالة الأجنبية وتفعيل التعاون بين المصالح الأمنية والضبطية لتشديد الإجراءات الحدودية.

بناءً على ما تقدم من تأصيل نظري ومنهجي ، يسعى البحث في أجزائه التالية إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة حول طبيعة العلاقة بين تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية ولجريمة المنظمة العابرة للحدود في ظل الظروف الاجتماعية والأمنية في ليبيا ومن أجل تفكيك هذه العلاقة وتحليل أبعادها، تم تقسيم المتن البحثي إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتميز القانوني للهجرة غير النظامية .
المحور الثاني: ماهية الجريمة المنظمة العابرة للحدود وخصائصها.
المحور الثالث: عرض المؤشر العالمي للجريمة المنظمة العابرة للحدود (2021 ، 2023 ، 2025) وتقارير المنظمة الدولية للهجرة مصفوفة تتبع المهاجرين في ليبيا الجولات (34- 58) لربط الأرقام بالواقع الاجتماعي والأمني الراهن .

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتميز القانوني للهجرة غير النظامية

تُعالج التشريعات والمواثيق الدولية ظاهرة الهجرة غير النظامية ضمن إطار قانوني-إنساني مزدوج يقوم على الموازنة بين حماية حقوق الإنسان من جهة وصون سيادة الدول وتنظيم حركة الأجانب من جهة أخرى ولا تنطلق هذه التشريعات من تجريم المهاجر بوصفه شخصًا وإنما من تجريم الأفعال غير المشروعة المرتبطة بتنظيم انتقاله عبر الحدود.

المفهوم الدولي للمهاجر وجريمة تهريب المهاجرين

يعد تحديد مفهوم المهاجر نقطة الانطلاق الأساسية لفهم الهجرة غير النظامية في بعدها الدولي إذ تعرف المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها (2025) الجولة (58) المهاجر بأنه مصطلح شامل يشير إلى أي شخص ينتقل بعيداً عن مكان إقامته المعتاد سواء داخل حدود الدولة أو عبر حدود دولية وبغض النظر عن وضعه القانوني ويشمل ذلك المهاجرين النظاميين وغير النظاميين ومن بينهم الأشخاص المهربون الذين تنظم حركتهم بروتوكولات دولية خاصة .

ويلاحظ أن هذا التعريف يتسم بالطابع الوصفي المحايد حيث يفصل بين الشخص المهاجر ككيان إنساني يتمتع بالحقوق الأساسية وبين مشروعية أو عدم مشروعية الوسائل التي يتم بها الانتقال وفي السياق ذاته **تعرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة المهاجر الدولي** كما جاء في تقرير (2022) للجولة (40) بأنه: كل شخص يغير بلد إقامته المعتاد دون ربط مباشر بين صفة الهجرة والوضع القانوني للدخول أو الإقامة ويؤكد هذا الاتجاه أن القانون الدولي لا يجرّم الهجرة كفعل إنساني مجرد وإنما يركز على الأفعال المرافقة لها عندما تشكل اعتداءً على القوانين الوطنية أو تنطوي على استغلال إجرامي وينتقل التنظيم الدولي من التعريف العام للمهاجر إلى تجريم الأفعال المنظمة للهجرة غير النظامية وعلى رأسها جريمة تهريب المهاجرين وقد جاء التعريف الأكثر دقة في بروتوكول تهريب المهاجرين الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (اتفاقية باليرمو) حيث **يُعرّف التهريب** بأنه: تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية (الحبيب ، 2017: 145)

ويُستفاد من هذا التعريف أن الركن الجوهري في التهريب لا يتمثل في انتقال المهاجر ذاته بل في استغلال هذا الانتقال لتحقيق ربح مادي وهو ما يضع الجريمة ضمن نطاق الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

التمييز بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

تؤكد التشريعات الدولية على ضرورة التمييز الدقيق بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر لما يترتب على ذلك من آثار قانونية وإنسانية بالغة الأهمية فوفقاً ل (بروتوكول) منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 ضمن م/3 /ف/أ يعرف الاتجار بالبشر بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استعمال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر بغرض الاستغلال ويتضمن الاستغلال في الحد الأدنى استغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي أو الإكراه أو الممارسات المشابهة لها وصولاً إلى إزالة لأعضاء, واستناداً إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو البروتوكول الثاني المكمل لنفس الاتفاقية يكمن الاختلاف الجوهري في أن التهريب يتم برضا المهاجر وموافقته المسبقة لتسهيل دخوله غير المشروع لدولة أخرى مقابل كسب مادي وتنتهي علاقة المهرب بالمهاجر غالباً بمجرد الوصول بينما في الاتجار يكون الرضا منعدماً ويستمر الجاني في استغلال الضحية بعد عبور الحدود ويعد الاتجار بالبشر أكبر تجارة إجرامية في العالم بعد تجارة المخدرة وتجارة الأسلحة ومن المتوقع أن تتقدم تجارة البشر عن تجارة الأسلحة (الحبيب، 2014: 139) وهنا تكمن خطورة الخلط بين المفهومين في أن ذلك قد يؤدي إلى إسقاط الحماية القانونية عن ضحايا الاتجار أو إلى تجريم المهاجرين بدلاً من الشبكات الإجرامية التي تستغلهم.

ثالثاً : المقاربة التشريعية الوطنية للهجرة غير النظامية في القانون الليبي

في إطار المقاربة التشريعية للهجرة غير النظامية، ركزت القوانين الوطنية على تحديد مفهوم الظاهرة، وبيان صورها ووسائلها المرتبطة بمخالفة الضوابط القانونية المنظمة لحركة الأفراد عبر الحدود . كما ارتبطت بتنامي أنشطة التهريب والتزوير، ومن هذا المنطلق اتجهت الأدبيات القانونية إلى تقديم تعريفات

إجرائية تبرز الطبيعة غير المشروعة لهذه الظاهرة وآليات تحققها عملياً بأنها : خروج الشخص من إقليم دولته أو دولة أخرى بطريقة غير شرعية، قاصد دخول دولة أخرى دون الحصول على موافقتها ، أو لفترة ما أو لغرض ما واستمراره على اقليمها بغرض الإقامة عقب انتهاء فترة السماح ، أو دخول إقليم تلك الدولة من منفذ غير شرعي حاملاً مستندات غير حقيقية مخالفاً يذلك لوائحها ونظمها الداخلية والقواعد المتعارف عليها دولياً (شوشو، 2019: 9) وهو ما يعكس البعد القانوني للظاهرة باعتبارها انتهاكاً للقواعد المنظمة لحركة التنقل .

وفي هذا السياق، لا تقتصر الهجرة غير النظامية على مجرد العبور غير القانوني بل اتخذت طابع الاحتيال وتجاوز القوانين من خلال الإغراء بالتجارة بالأشخاص، وجعلها سوق غير شرعية للتهريب الأفراد بغية إيقاع المهاجر في وهم الحصول على عمل والعيش الكريم بطريقة غير مشروعة ، وإيذاء النفس وإهلاكها لدرجة الموت (حاجي، 2020: 95) .

وبهذا المعنى، تمثل الهجرة غير النظامية خرقًا للنظام القانوني الذي ينظم حركة الأفراد عبر الحدود، وتشكل في الوقت ذاته تحديًا أمنيًا وقانونيًا للدول، خاصة في ظل ارتباطها المتزايد بأنشطة التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود و يستند تنظيم الهجرة غير النظامية في التشريع الليبي أساسًا إلى القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية الذي يمثل الإطار القانوني الرئيسي المنظم لهذه الظاهرة وقد جاء هذا القانون في سياق سعي الدولة إلى حماية سيادتها الوطنية وتنظيم وجود الأجانب داخل إقليمها وضبط حركة الدخول والخروج عبر الحدود وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يتضمن تعريفًا اصطلاحيًا مباشرًا للهجرة غير النظامية إلا أنه رسم ملامحها القانونية من خلال تجريم مجموعة من الأفعال المرتبطة بها مثل الدخول إلى الأراضي الليبية أو الخروج منها أو الإقامة فيها بالمخالفة للتشريعات النافذة ، إضافة إلى تجريم تسهيل أو تنظيم أو الاشتراك في عمليات إدخال المهاجرين أو نقلهم أو إيوائهم بصورة غير مشروعة .

ومن خلال هذه الأحكام ، يمكن استخلاص تعريف تشريعي ضمني للهجرة غير النظامية في السياق الليبي يقوم على اعتبارها كل دخول أو خروج أو إقامة للأجانب داخل إقليم الدولة بالمخالفة للقوانين المنظمة لذلك أو كل نشاط يهدف إلى تسهيل هذه الأفعال أو تنظيمها ويكشف هذا التوجه عن تبني

المشرع الليبي مقاربة قانونية ذات طابع سيادي وأمني ، تنظر إلى الهجرة غير النظامية بوصفها مساسًا بالنظام العام وأمن الدولة، وليس مجرد مخالفة إدارية تتعلق بتنظيم حركة الأجانب، بل بوصفها ظاهرة مركبة ترتبط بجرائم تهريب المهاجرين وبنشاط الشبكات الإجرامية العابرة للحدود وتزداد أهمية هذا التوجه في ضوء الموقع الجغرافي لليبيا كدولة عبور رئيسية نحو أوروبا، وما ترتب على ذلك من تداخل بين مسارات الهجرة غير النظامية وأنشطة الاقتصاد غير المشروع، ومن ثمّ يُفهم القانون رقم (19) لسنة 2010 بوصفه إطارًا تشريعيًا يهدف إلى تعزيز حماية الحدود وضبط حركة الأجانب ومكافحة البنى الإجرامية التي تستغل الهجرة لتحقيق مكاسب مالية.

المحور الثاني : الجريمة المنظمة العابرة للحدود ماهيتها وخصائصها

تتعدد تعريفات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بتعدد الزوايا النظرية والمنهجية التي تناولت الظاهرة إذ تتراوح بين مقاربات دولية قانونية تسعى إلى توحيد المفهوم لأغراض المكافحة وأخرى سياسية ترى فيها تهديداً مباشراً لسيادة الدولة إلى جانب مقاربات قانونية تركز على البنية الإجرامية وأخرى اجتماعية تفسرها كنتاج لاختلالات بنيوية في التنظيم الاجتماعي غير أن هذه المقاربات على اختلافها تلتقي عند عناصر جوهرية مشتركة تشكل الإطار المفاهيمي للظاهرة، وللإحاطة بهذا المفهوم نبرز فيما يلي أهم التعريفات التي وضعتها المواثيق الدولية والمنظمات الأمنية .

على المستوى الدولي تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (اتفاقية باليرمو، 2000) المرجع الأساسي في ضبط المفهوم إذ تعرف الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي تتكون من ثلاثة أشخاص أو أكثر وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة من أجل تحقيق منفعة مالية .

وفي سياق متصل بالجانب الإجرائي والميداني لا تتبنى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول تعريفاً قانونياً جامداً للجريمة المنظمة العابرة للحدود بالمعنى التقليدي بل تعتمد مقاربة وظيفية تصف من خلالها هذه الجماعات بأنها مؤسسات إجرامية تعمل بمنطق الشركات التجارية العالمية وترى المنظمة أن هذه الشبكات تتميز بالمرونة العالية والقدرة على استغلال الثغرات القانونية بين الدول حيث تسعى لتحقيق أقصى قدر من الأرباح بأقل مستوى من المخاطر ويتركز المنظور الأمني للإنتربول على طبيعة

الهياكل الإجرامية التي تتسم بالديمومة والتسلسل الهرمي أو الشبكي المعقد مما يجعل مكافحتها تتطلب تعاوناً استخباراتياً يتجاوز الحدود الوطنية لمواجهة أنشطتها المتعددة الأوجه كالتهريب والاتجار غير المشروع وغسل الأموال وفي المقابل تتجه الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية إلى ضبط المفهوم قانونيا إذ عرفتها بانها كل جريمة ذات طابع عابر للحدود الوطنية تضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها او التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها جماعة إجرامية منظمة وكما تحدد **الجماعة الاجرامية المنظمة** بأنها كل جماعة ذات بنية محددة مكونة لفترة من الزمن من ثلاثة اشخاص أو أكثر اتفق أفرادها على ارتكاب إحدى الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

وتعدّ الجريمة المنظمة العابرة للحدود ظاهرة متجددة ومتعددة الأبعاد في المجتمع الليبي إذ تعكس تفاعلات معقدة بين الفراغ الأمني والسياسي والهشاشة الاقتصادية بحيث يتجاوز عمل الجماعات الإجرامية مجرد التخطيط والتنفيذ إلى إعادة إنتاج نفسها وظيفيًا في منظومة ارتباطها بظاهرة الهجرة غير النظامية في هذا الإطار يشكل عنصر **الجماعة الإجرامية** أساسًا بنيويًا لفهم ديناميات الجريمة المنظمة إذ لا يمكن الفصل بين أفراد تلك الجماعات وهياكل الاستغلال التي تهيمن على مسارات الهجرة غير النظامية، والتي تتراوح أدوارها بين تجنيد المهاجرين وتهريبهم مرورًا بالابتزاز واستنزاف مواردهم المالية مما يضعف قدرة الدولة الليبية على تحديد المسؤولية الجنائية الفردية وجمع الأدلة جنائيًا.

المحورالثالث : المؤشر العالمي للجريمة المنظمة وتقارير المنظمة الدولية للهجرة مصفوفة تتبع المهاجرين الجولات (34-58)

يمثل هذا المحور المرتكز التطبيقي للدراسة حيث يسعى إلى نقل الجدل النظري حول أمننة الهجرة إلى فضاء البرهنة الإحصائية ، عبر استنطاق المؤشرات التي ترصد ديناميكيات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعلاقتها بالتدفقات المهاجرين في ليبيا، إن الغاية من استعراض هذه البيانات تتجاوز الحصر الكمي للمهاجرين لتصل إلى كشف الأبعاد البنيوية وذلك من خلال تحليل التواجد الجغرافي للمهاجرين، والأنماط السلوكية لشبكات التهريب، والكلفة المادية للنشاط الإجرامي العابر للحدود. وتتأسس مقاربتنا

في عرض البيانات على مبدأ الترابط بين تصاعد تصنيفات الإجرام العالمي في ليبيا وبين التحولات الديموغرافية والجيوسياسية الناتجة عن سياسات البقاء القسري للمهاجرين .

وبناءً على ذلك سيتم عرض هذه البيانات وفق تسلسل منهجي يبدأ برصد تصنيف ليبيا في المؤشر العالمي للجريمة المنظمة دولياً ثم تفصيل الخارطة الديموغرافية والجغرافية للمهاجرين، وصولاً إلى فحص وتكلفة عمليات التهريب بما يوفر قاعدة أساسية لعملية التحليل واستخلاص النتائج .

أولاً: عرض البيانات

جدول رقم (1) تصنيف ليبيا في المؤشر العالمي للجريمة المنظمة (2021،2023،2025)

	الترتيب العالمي	درجة الإجرام-0) (10	الأسواق الإجرامية (بالدرجات)	الجهات الفاعلة (رسمية وغير رسمية)	درجة الصمود (0-10)
2021	20 من 193	6.55	تهريب البشر : 8.5الاتجار بالبشر 9.5 تهريب السلاح 9.0 : تهريب الوقود: 8.5	رسمية: فاعلون متغلغلون في الدولة 9.5 غير رسمية : شبكات إجرامية(7.0) مافيا (5.5)	1.54
2023	18من 193	6.93	تهريب البشر: 8.0 الاتجار بالبشر: 9.5تهريب السلاح:9.0 تهريب الوقود: 9.5	رسمية: فاعلون متغلغلون في الدولة 9.5 غير رسمية : مافيا(9.0) شبكات إجرامية (8.0)	1.54
2025	(تصنيف مستمر)	7.05	تهريب البشر: 9.5 الاتجار بالبشر: 8.5 تهريب السلاح 9.5تهريب الوقود 9.5(تقديري)	رسمية: فاعلون متغلغلون في الدولة: 9.5) غير رسمية: مافيا(9.0) شبكات إجرامية: (8.0)	1.8

1- تشير البيانات إلى زيادة مستمرة في الدرجة العامة للإجرام حيث انتقلت من 6.59 في عام 2021 إلى 6.93 في 2023 لتصل إلى 7.05 في عام 2025 يعكس هذا الارتفاع اتساع نطاق البيئة المواتية لنمو الأنشطة غير المشروعة نتيجة استمرار ضعف اليات الرقابة الرسمية والانقسام في مؤسسات إنفاذ القانون مما جعل من ممارسة الأنشطة الإجرامية خياراً يتسم بانخفاض المخاطر وتزايد العوائد.

2 - يلاحظ وصول أسواق تهريب البشر (9.5) وتهريب الأسلحة(9.5) وتهريب الوقود والموارد (9.5) إلى الدرجات القصوى في المؤشر 2025 ويُعزى هذا الثبات في الدرجات المرتفعة إلى تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تعتمد عليها المجموعات المسلحة كمصدر مالي لتأمين استمراريتها فلم يعد تهريب الموارد نشاطاً هامشياً بل أصبح جزءاً من الدورات المالية الموازية التي تملأ الفراغ الناتج عن قصور السياسات الاقتصادية الرسمية.

3- تداخل الأدوار بين الجهات الرسمية وغير الرسمية تعد درجة 9.5 المستمرة لفئة الفاعلين التابعين لأجهزة الدولة المؤشر الأكثر دلالة في الجدول من الناحية العلمية يشير هذا الرقم إلى تداخل المصالح بين بعض العناصر في المؤسسات الرسمية وبين الشبكات الإجرامية حيث يتم توظيف الصفة الرسمية أو النفوذ داخل الدولة لتسهيل حركة التدفقات غير المشروعة بدلاً من مكافحتها وهو ما يؤدي الى اضعاف فاعلية الأطر القانونية القائمة.

4 - تطور التنظيم الداخلي للجماعات الإجرامية يكشف الارتفاع في درجة الجماعات على غرار المافيا من 5.5 إلى 9.0 عن تطور في الهياكل التنظيمية لهذه المجموعات حيث أصبحت تمتلك قيادات محددة وسيطرة جغرافية واضحة وقدرة على تنفيذ عمليات منظمة تتجاوز الحدود الوطنية مما يعزز من قدرتها على فرض نفوذها في مناطق النزاع والعبور.

5- فجوة الاستجابة المؤسسية (مؤشر الصمود) رغم التحسن الطفيف في درجة الصمود العام ليصل إلى 1.8 في عام 2025 إلا أن ليبيا لا تزال تعاني من ضعف في القدرة المؤسسية على الاستجابة الوقائية وتكشف المؤشرات الفرعية مثل دعم الضحايا والوقاية عن درجات متدنية (تتراوح بين 1.0 و1.5) مما يؤكد افتقار الدولة للأدوات الدفاعية والمؤسسية اللازمة لحماية المجتمع من آثار الجريمة المنظمة ويجعل من الاستجابات الأمنية الحالية مجرد ردود أفعال تفتقر إلى العمق الاستراتيجي الوقائي .

يؤكد الجدول أن الجريمة المنظمة في ليبيا قد بلغت مرحلة من الاستقرار التنظيمي ضمن اقتصاد الصراع حيث تتقاطع المصالح الإجرامية مع الهشاشة المؤسسية مما يتطلب استجابات تتجاوز المنظور الأمني الضيق لتشمل إصلاحات بنيوية في الإدارة والاقتصاد لتعزيز القدرة الوطنية على الصمود.

جدول (2) اعداد المهاجرين وجنسياتهم (الجولات 34 – 58)

رقم الجولة	إجمالي المهاجرين	السودان	النيجر	مصر	تشاد	نيجيريا
34	571,464	81,131	114,149	100,109	88,624	38,215
40	635,051	116,182	159,944	117,156	82,180	32,231
44	683,813	132,945	164,942	152,971	83,291	29,323
45	694,398	132,349	170,903	155,691	85,286	29,164
48	704,369	123,607	175,132	165,924	80,525	30,095
49	697,532	128,536	179,193	153,510	79,155	31,734
50	706,369	125,327	181,957	158,583	81,024	31,163
51	719,064	136,455	181,957	162,175	80,461	30,964
52	725,304	148,107	184,284	161,901	77,272	30,391
53	761,322	181,875	186,317	162,124	78,311	31,343
54	787,326	207,117	187,471	162,231	81,220	29,274
55	824,131	241,065	187,123	163,510	80,523	29,501
56	858,604	300,511*	180,306*	163,134*	77,274*	~25,000*
57	867,055	282,032	188,297	164,080	85,474	29,383
58	894,890	313,212	187,927	170,029	80,540	26,847

ملاحظة: الأرقام التي تحمل علامة (*) في الجولة 56 والـ 58 هي تقديرات محسوبة بناءً على النسب المئوية المذكورة في تقارير المنظمة نظراً لاكتفاء المصادر الاصلية لهذه الجولات بعرض النسب دون الجداول التفصيلية

ويظهر التتبع الإحصائي الأعداد وجنسيات المهاجرين في ليبيا الممتد من الجولة 34 ديسمبر (2020) إلى الجولة 58 يوليو (2025) تحولات ديموغرافية وأمنية تجسد واقع استباحة الحدود الوطنية وتحويل الجغرافيا الليبية إلى بيئة تستثمرها شبكات الجريمة المنظمة ويمكن قراءة هذا الواقع وفق المعطيات التالية:

1 - التصاعد العددي كعبء على الدولة المنهكة: كشفت البيانات عن زيادة مضطردة في أعداد المهاجرين بنسبة تجاوزت 56٪ حيث ارتفع العدد من 571,464 مهاجراً في عام 2020 ليصل إلى 894,890 مهاجراً بحلول منتصف عام 2025 هذا الارتفاع العددي الهائل يمثل ضغطاً استراتيجياً على بنية الدولة الليبية التي تعاني منذ عام 2014 من نزاعات مسلحة وانقسام مؤسسي أضعف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية إن تدفقات المهاجرين باتت تشكل عبئاً هيكلياً على الموارد المحدودة (خاصة في قطاعات الصحة والمياه والطاقة) في ظل تسجيل ليبيا لأدنى درجات الصمود العالمي (1.8 من 10) وفق مؤشر الجريمة المنظمة العام 2025.

2- التوظيف الإجرامي للأزمات الإقليمية: (النموذج السوداني) يبرز الجدول تحولاً حاداً في خارطة الجنسيات حيث تقدمت نسبة المهاجرين السودانيين لتتصدر الأرقام بنسبة 35٪ (حوالي 311,869 مهاجر) في يوليو 2025 ومن منظور أمني فإن هذا التدفق لا يعزى فقط للظروف الإنسانية بل هو ناتج عن عمليات " ضخ منظم" تديرها شبكات التهريب التي استغلت هشاشة الحدود البرية الليبية الممتدة لآلاف الكيلومترات ويظهر التناقض جليا عند مقارنة الحالة الليبية بجيرانها فبينما واجهت ليبيا حروباً مدمرة كعدوان 2019 على طرابلس لم يشهد العالم نزوحاً جماعياً لليبيين نحو دول الجوار ولم تفتح لهم الحدود بذات السهولة مما يؤكد أن التدفقات الحالية نحو ليبيا هي تدفقات موجهة إجرامياً لاستغلال حالة الفراغ الأمني.

3- المخاطر الأمنية وتآكل السيادة: تؤكد الإحصائيات أن 95٪ من مهاجري دول الساحل والصحراء يدخلون ليبيا عبر نقاط حدودية غير رسمية مما يعني فقدان الدولة للسيطرة الفعلية على منافذها السيادية هذا الانفلات الأمني حول ليبيا إلى بيئة حاضنة للأنشطة غير المشروعة حيث سجل سوق تهريب المهاجرين الدرجة القصوى (9.5) من (10) في المؤشر العالمي للجريمة المنظمة وتتضاعف المخاطر مع

رصد تزايد التهديدات الأمنية حيث أفاد 23٪ إلى 25٪ من المهاجرين بتعرضهم لهجمات أو حوادث أمنية مما يندر بتحول تجمعات المهاجرين إلى بؤر للتوتر أو وسيلة لتسلل عناصر تخريبية تهدد كيان المجتمع الليبي.

إن البيانات في الجدول هي توثيق لحالة (اقتصاد صراع) حيث تستغل الجريمة العابرة للحدود حالة الانقسام السياسي لضخ أعداد متزايدة من المهاجرين غير النظاميين يفوق قدرة المجتمع الليبي على الاستيعاب مما يحول هؤلاء المهاجرين من طالبي عمل إلى أدوات لزعزعة الاستقرار وتمويل المجموعات المسلحة عبر عوائد التهريب وهو ما يجعل الأمن القومي الليبي في مواجهة مخاطر وجودية ترتبط بالتركيبة الديموغرافية والسيادة الوطنية.

جدول رقم (3) التوزيع الجغرافي للمهاجرين حسب المناطق (الجولات , 34 -58)

رقم الجولة	المنطقة الغربية(%)	المنطقة الشرقية (%)	المنطقة الجنوبية (%)	إجمالي عدد المهاجرين
34	٪ 53	% 29	% 18	571.464
40	% 58	% 29	% 13	635.051
44	% 54	% 34	% 12	683.813
45	% 54	% 34	% 12	694.398
48	% 53	% 34	% 13	704.369
49	% 56	% 31	% 13	697.532
50	% 56	% 31	% 13	706.369
51	% 56	% 31	% 13	719.064
52	% 56	% 31	% 13	725.304
53	% 54	% 33	% 13	761.322
54	% 54	% 34	% 12	787.326
55	% 53	% 34	% 13	824.131
56	% 52	% 35	% 13	858.604
57	% 53	% 35	% 12	867.055

58	% 53	% 35	% 12	894.890

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) نظام تتبع النزوح (DTM) الجولات (34–58)

تُظهر بيانات الجولات (34–58) تمركز النسبة الأكبر من المهاجرين في المنطقة الغربية حيث تراوحت حصتها بين (52٪–58٪) من إجمالي المهاجرين مع تركّز واضح في المدن الساحلية مثل طرابلس ومصراتة والزاوية نظرًا لكونها مراكز اقتصادية رئيسية وقريبة من مسارات العبور البحري في المقابل سجلت المنطقة الشرقية ارتفاعًا تدريجيًا في حصتها من نحو (29٪) في الجولات الأولى إلى (35٪) في الجولات الأخيرة مع بروز بنغازي وأجدابيا والكفرة كمراكز جذب للمهاجرين خاصة في ظل تدفق أعداد كبيرة من السودانيين عبر الحدود الجنوبية الشرقية أما المنطقة الجنوبية فقد حافظت على نسب أقل تراوحت بين (12٪–13٪) في معظم الجولات ما يعكس طبيعتها كمجال عبور مؤقت للمهاجرين القادمين من دول الساحل قبل انتقالهم نحو الشمال الساحلي وتشير هذه المعطيات إلى أن التوزيع الجغرافي للمهاجرين داخل ليبيا يتأثر بعاملي القرب الجغرافي من دول المنشأ وتوافر الفرص الاقتصادية في المناطق الساحلية.

جدول رقم (4) تتبع مسارات وتكاليف ووسائل نقل المهاجرين (الجولات 34-58)

رقم الجولة	المسارات والطرق (أهم دول العبور والمداخل)	متوسط تكلفة الرحلة (دولار أمريكي)	وسائل النقل المستخدمة للوصول إلى ليبيا
34 (2020)	دخول مباشر مصر (93٪) النيجر (99٪) تشاد (99٪) السودان (93%)	$ 925	نقل بري (90٪) طيران (للمصريين والآسيويين)
40 (2022)	ترانزيت النيجر (95٪) السودان (93٪) كأهم نقاط دخول مباشرة	$ 892	نقل بري عام وخاص، طيران (89٪ للآسيويين)

44-45 (2022)	دخول مباشر :النيجر (98٪)، مصر (95٪) السودان (86٪) مسارات جوية عبر تركيا والإمارات	1000 وتصل تقريبي 3726 لمسار تركيا	سيارات مستأجرة، حافلات، طيران (12-19٪)
48 (2023)	ترانزيت :النيجر (45٪)، مصر (25٪)، السودان (24٪)، تشاد (25٪)	$ 863	نقل بري (92٪ عبر ميسرين)، استخدام "الأقدام" لبعض المسارات
49 (2023)	تراجع المداخل :النيجر (43٪)، مصر (20٪)، السودان (14٪)، تشاد (13٪)	$ 731	سيارات خاصة، حافلات، وتراجع استخدام الطيران
50 (2023)	استقرار :النيجر (41٪)، مصر (21٪)، السودان (14٪)، تشاد (13٪)	$ 752	السيارات هي الوسيلة لـ (95٪) من رحلات الميسرين
51 (2024)	تحول المسارات :النيجر (46٪)، السودان (14٪)، مصر (20٪)، تشاد (14٪)	$ 781	السيارات الخاصة، وبداية ظهور الشاحنات للطرق الوعرة
52-53 (2024)	ضغط سوداني :النيجر (46٪)، السودان (20٪)، مصر (14٪)، تشاد (13٪)	$ 781 (ثبات نسبي)	سيارات (94٪ عبر ميسرين)، شاحنات لنقل المجموعات
54 (2024)	ترانزيت :النيجر (42٪)، السودان (20٪)، مصر (19٪)، تشاد(13%)	$ 712	76%من الدخول عبر نقاط غير رسمية (تهريب)

55 (2024)	استقرار الترانزيت :النيجر (42٪)، السودان (19٪)، مصر (19٪)، تشاد (13%)	$ 682	السيارات هي الوسيلة الأساسية لـ 95٪ من الميسرين
56 (2025)	دخول غير رسمي :النيجر (41٪)، السودان (20٪)، مصر (14٪)، تشاد (14٪)	$ 592	79٪ نقاط غير رسمية، السيارات (95٪)، والشاحنات للصحراء
57 (2025)	ثبات المسارات: النيجر (42٪)، السودان (19٪)، مصر (19٪)، تشاد (13٪)	592 $ثبات	سيارات خاصة، حافلات، واستخدام كثيف للميسرين
58 (2025)	مسارات معقدة :النيجر (42٪)، السودان (19٪)، مصر (19٪)، تشاد (13٪) مسار الصومال (6 دول)]	$ 634	سيارات، شاحنات، (16٪) وطيران (9٪ فقط)

المصدر: إعداد الباحثة استنادًا إلى تقارير المنظمة الدولية للهجرة، منظومة تتبع النزوح (DTM)، الجولات (34–58)

استنادًا إلى البيانات الإحصائية الواردة في تقارير الجولات الممتدة من الجولة (34) إلى الجولة (58) يوضح الجدول تطور مسارات الهجرة وتكاليف الرحلة ووسائل نقل المهاجرين نحو ليبيا ويمكن عرض هذه البيانات في النقاط التالية:

1- ديناميكية المسارات والتحول نحو دول العبور: تظهر التقارير تحولاً بنيويا في مسارات الهجرة فبينما اتسمت الجولات الأولى (عام 2020) بنمط الدخول المباشر من دول الجوار بنسب مرتفعة جداً وصلت إلى 99٪ لمهاجري النيجر وتشاد و 93٪ المهاجري مصر والسودان كشفت الجولات المتأخرة (2024-2025) عن تعقيد أكبر في المسارات برزت النيجر كأهم محطة ترانزيت دولية بنسبة 42٪ مع ظهور

مسارات عابرة للقارة بالغة التعقيد مثل مسار المهاجرين الصوماليين الذي يمر عبر 6 دول عبور إثيوبيا جنوب السودان أفريقيا الوسطى تشاد النيجر الجزائر قبل الوصول لليبيا عبر نالوت.

2- اقتصاديات الرحلة وتذبذب التكاليف: سجل متوسط تكلفة الرحلة انخفاضاً حسابياً من 925 دولار في 2020 إلى 634 دولار في 2025 وهذا الانخفاض لا يعكس تراجعاً في الأسعار بل يعود لزيادة كثافة التدفقات من دول الجوار المباشر (خاصة السودان بعد نزاع (2023) الذين يدفعون مبالغ أقل للقرب الجغرافي مما خفض المتوسط العام في المقابل تظل الرحلة باهظة جدا للقادمين من آسيا بمتوسط 2840 دولار ومن الشرق الأوسط بمتوسط 1573 دولار نظراً للاعتماد على الطيران وتعدد محطات الترانزيت.

3- وسائل النقل واستثناء النقل الجوي: ظل التحرك البري عبر السيارات الخاصة والحافلات هو الوسيلة المهيمنة بنسبة تتجاوز 90٪ لمهاجري أفريقيا ومع ذلك تبرز بيانات الجدول استثناءات هامة تتعلق باستخدام الطيران بنسب تتراوح بين 9٪ و 17٪ لمواطني دول حدودية مثل مصر والسودان وتعزى هذه الظاهرة وفقاً للإيضاحات إلى رغبة الفئات الأكثر ثراءً تجنب المخاطر الأمنية البرية (مثل حقول الألغام والابتزاز) أو استخدام محطات تجمع دولية في تركيا الإمارات لدخول ليبيا عبر المطارات الرسمية كما سجلت الجولات بروز الشاحنات بنسبة (16٪) كوسيلة أساسية لتجاوز التضاريس الصحراوية الواعرة والالتفاف على الرقابة

4- هيمنة ميسري الهجرة والحدود غير الرسمية: يكشف الوصف التحليلي للجدول عن توغل اقتصاد التهريب حيث أصبح المهاجرون يخصصون 77٪ من إجمالي ميزانية رحلتهم لدفعها للمهربين الميسرين مقابل خدمات النقل وتأمين عبور المناطق الخطرة ويتوازى ذلك مع تحول حاد في طبيعة المداخل حيث سجلت الجولة 58 أن 78٪ إلى 79٪ من المهاجرين دخلوا ليبيا عبر نقاط حدودية غير رسمية ويستثنى من ذلك المهاجرون المصريون الذين يدخل ثلثاهم عبر منافذ رسمية والمهاجرون الأسيويون الذين يعتمدون كليا على المسارات القانونية والمطارات نظراً لامتلاكهم وثائق سفر وتأشيرات يوثق الجدول

تحول ليبيا من وجهة هجرة دائرية بسيطة إلى مركز لإدارة شبكات تهريب دولية معقدة يتحكم فيها المهربون في المسارات والتكاليف وتتأثر بشكل مباشر بالأزمات السياسية والأمنية في دول الجوار.

تحليل البيانات

تحليل بيئة الإجرام والعجز السيادي (الجدول (1) يكشف التحليل لدرجات ليبيا في المؤشر العالمي عن استقرارها في الربع الأكثر خطورة بمعدل إجراماً مرتفع (7.05) يقابله استقرار منخفض (1.8)، وتكمن الأهمية في ثبات درجة الفاعلين المتغلغلين في الدولة عند (9.5) مما يفسر لماذا تظل الحدود مفتوحة فالشبكات الإجرامية لا تعمل في فراغ بل تستخدم الصفات الرسمية لتسهيل التدفق المنظم للمهاجرين وتوفير الحماية لقوافل التهريب.

تحليل تدفقات المهاجرين والتحول النوعي الجدول (2) سجلت البيانات نمواً ، بنسبة 56٪ في أعداد المهاجرين من 571 ألفا إلى قرابة 895 ألفا) ويبرز النموذج السوداني (35٪) كدليل على التوجيه الإجرامي للتدفقات إذ يثبت واقع البحث أن الليبيين لم يهاجروا جماعيا رغم نزاعات 2014 و2019، بينما نجحت الشبكات في دفع مئات الآلاف من دول الجوار نحو ليبيا لاستنزاف مواردها .

جسّد التوزيع الجغرافي لتدفقات المهاجرين في ليبيا (الجولات (34-58) مسارات إجرامية، تديرها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود محولة الجغرافيا الوطنية إلى مسارات استثمارية وقواعد استقرار قسري ويمكن تحليل هذا الواقع وفق المحاور التالية:

الجغرافيا الساحلية كمراكز استنزاف مالي وتجميع إجرامي: يُشير تمركز أكثر من 54٪ من المهاجرين في المنطقة الغربية و 35٪ في المنطقة الشرقية إلى نجاح الشبكات الإجرامية في نقل المهاجرين من منافذ الجنوب إلى مدن الساحل طرابلس ، بنغازي ، مصراتة ، زوارة) هذه المدن لم تعد مجرد وجهات عمل بل تحولت إلى محطات تجميع استراتيجية حيث يتم استغلال المهاجرين كعمالة بدوية منخفضة الأجر لاستنزاف مدخراتهم بينما يتقاضى تجار البشر مبالغ طائلة مقابل ترتيب رحلات العبور البحري وتوفير الزوارق حيث إن هذا التكدس الساحلي يخدم مصلحة الشبكات في خلق دورة مالية مستمرة تبدأ بالعمل القسري وتنتهي بالتهريب البحري.

شرعنة اقتصاد الظل في الجنوب كبديل مؤسسي ناتج عن الانقسام: يعكس استقرار نسبة المهاجرين في الجنوب حول (12٪) واقعاً أمنياً خطيراً يتجاوز مجرد اختراق الحدود حيث أدى الانقسام السياسي وغياب سلطة الدولة الموحدة إلى نشوء خطاب محلي يبرر الانخراط في أنشطة التهريب (بشر، وقود، سلاح) تحت ذريعة تأمين بديل اقتصادي للتهميش وغياب الحصص السيادية من الموارد هذا التوجه حول مدناً مثل الكفرة ، وسبها إلى محطات تديرها مجموعات مسلحة تستغل حالة الفراغ الأمني لشرعنة اقتصاد الصراع مما جعل الحدود البرية ممرات مفتوحة لتدفق المنظم الذي تمارسه شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود تتخذ من الجنوب منطلقاً لزعزعة استقرار الدولة الليبية.

التهديدات والتوطين الواقعي الناتج عن السياسات الأوروبية تشكل الاتفاقيات الأمنية الدولية (مثل عملية صوفيا) تهديداً استراتيجياً لليبيا إذ حولت حرس السواحل الليبي إلى حارس للبوابة الأوروبية يقوم بصد المهاجرين وإرجاعهم إلى ليبيا هذا الصد القسري من الشمال مع استمرار الضخ المنظم من الجنوب فرض على ليبيا توطينا واقعيا تمركزاً بشرياً غير نظامي يقترب من 900 ألف مهاجر في مجتمع محدود العدد ومنهك بالنزاعات إن غياب المستندات الرسمية والشهادات الصحية مع رصد إصابات بمرض الايدز والوباء الكبدي بنسبة (15٪) يضع المجتمع الليبي أمام تهديد صحي وديموغرافي ينافس المواطنين في مواردهم الوطنية.

يؤدي وجود هذه الأعداد الكبيرة ذات الخلفيات الثقافية والدينية المتباينة وفي ظل غياب الرقابة الأمنية إلى بروز ظواهر إجرامية واجتماعية غريبة على المجتمع الليبي المحافظ تشمل أنشطة تزوير العملة، ممارسات السحر والشعوذة، وشبكات البغاء هذه المخاطر لا تشكل عبئاً أمنياً لحظياً فحسب بل تمتد لتكون تهديداً للهوية الوطنية والسلم الأهلي على المدى البعيد خاصة في ظل استغلال الشبكات الإجرامية للمهاجرين كأدوات لتنفيذ جرائم مستحدثة تنهك النسيج الاجتماعي والاقتصادي المنهك أصلاً بظروف الحرب.

تحليل المسارات وتدوير عوائد الصراع الجدول (4) تؤكد البيانات أن 95٪ من المهاجرين يدخلون عبر نقاط غير رسمية مع دفع 73٪ من تكلفة الرحلة التي تصل لـ (3100 دولار) للمهربين هذا التدفق

المالي الضخم يعاد تدويره لشراء الأسلحة وتمويل المجموعات المسلحة مما يضمن ديمومة الفوضى واختراق الأمن القومي الليبي.

مناقشة النتائج

تتمحور النتائج الأساسية حول التهديدات الأمنية التي تواجهها ليبيا نتيجة هذه الأنشطة الاجرامية:

1- خطر التوطين الواقعي والتبعية الأمنية: أدت الاتفاقيات مع الجانب الأوروبي مثل (عملية صوفيا) إلى تحويل خفر السواحل الليبي إلى حراس للبوابة الأوروبية يقوم بصد المهاجرين وإرجاعهم هذا الصد من الشمال مع الضح من الجنوب فرض توطينا قسريا لأعداد المهاجرين الضخمة تفتقر للسوابق الجنائية والشهادات الصحية رصد (15٪ إصابات بأمراض معدية كالإيدز والوباء الكبدي)

2 - التهديد الديموغرافي والثقافي في مجتمع محدود العدد ومنهك اقتصادياً يمثل هؤلاء المهاجرون رقماً ديموغرافيا ينافس المواطنين في الموارد ويجلب ظواهر إجرامية مستحدثة وخطيرة مثل تزوير العملة ممارسات السحر وشبكات البغاء مما يهدد الهوية الوطنية والسلم الأهلي على المدى البعيد.

3 - مأسسة الفوضى: إن تداخل مصالح المجموعات المسلحة مع عوائد التهريب جعل من بناء دولة إنفاذ القانون أمراً مستحيلاً حالياً حيث سجل المؤشر العالمي درجة (9.5) للفاعلين المتغلغلين مما يعني اختطاف المؤسسات الصالح اقتصاد الصراع.

ثالثاً- التوصيات

1: رفض سياسات خارجية الحدود الأوروبية التي تسعى إلى تحويل ليبيا إلى مخزن بشري للمهاجرين مع التأكيد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم وفق الأطر القانونية الدولية

2- العمل على إنشاء منظومة متكاملة للرصد الأمني للمهاجرين بما يتيح التحقق من السوابق الجنائية والكشف المبكر عن المخاطر الصحية والوبائية المحتملة.

3- مواجهة خطاب شرعنة التهريب في مناطق الجنوب عبر تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية تسهم في دمج سكان المناطق الحدودية في الاقتصاد الرسمي بما يحد من اعتمادهم على شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

4- إصلاح وتطهير الأجهزة الأمنية والحدودية من العناصر المتورطة في أنشطة غير مشروعة والعمل على توحيد مؤسسات إنفاذ القانون بما يسهم في إنهاء حالات التواطؤ بين الجماعات المسلحة وشبكات التهريب.

الخاتمة

في ضوء نتائج التحليل التي عرضتها الدراسة يتضح أن تقاطع الجريمة المنظمة العابرة للحدود مع تدفقات الهجرة غير النظامية في ليبيا لم يعد مجرد تحدٍ أمني عابر بل أصبح مكوناً بنيوياً ضمن اقتصاد صراع مستدام فقد كشفت المؤشرات الدولية المتعلقة بقدرة الدولة على الصمود وضعف السيطرة المؤسسية على الحدود عن بيئة مواتية لنشاط الشبكات الإجرامية التي استفادت من هشاشة المؤسسات وتداخل المصالح غير المشروعة لتوسيع أنشطتها عبر المسارات الحدودية.

كما بينت الدراسة أن موقع ليبيا الجغرافي جعلها نقطة التقاء بين ضغوط الهجرة القادمة من الجنوب وسياسات الاحتواء والصد المفروضة من الشمال الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد كبيرة من المهاجرين داخل الأراضي الليبية وما يرتبط بذلك من تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية.

المراجع :

1- ابوزيد ، محمد إمحمد (2019) الهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017) ،رسالة ماحستير ، جامعو الشرق الأوسط ، الأردن ، عمان

2- أحمد، شطة (2023)، ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأسباب والآثار ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، مارس

3- أمال ، بويحياوي (2018) ، شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين ، الأساليب ومناطق التغلغل ، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية المجلد (2) ،العدد (2)

4- الأمم المتحدة (2000) ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

5- الأمم المتحدة (2000) ، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،
6- الأمم المتحدة (2000) ، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
7- بسيوني، محمود شريف (2004) الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها دولياً وعربياً ، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع
8- جامعة الدولة العربية (2010)، الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، أرشيف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية
9- حاجي ، فتحي (2020) ، الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد (4)، العدد (3)، 15
10-الحبيب ، عباس محمد (2016-2017) ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، جامعة بلقايد ، تلمسان ، كلية القانون والعلوم السياسية ، أطروحة دكتوراه منشورة في القانون العام
11-الخوري ، جنان فايز ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود في المفهوم ومدى التجريم ، الدراسات ، 1003 ، المكتبة الرقمية في البحوث القضائية والقانونية والسياسية
12-شوشو، إيمان (2019) ، الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي والوطني ، رسالة ماجستير جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص14
13-العاتي ، رجب عمر ، وأبو حجر ، عصام عبد السلام (2020) ، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي ، المجلة العلمية لكلية الآداب الاقتصاد والتجارة القره بوللي ، المجلد (1) أكتوبر ، العدد (2)
14-العوكلي ، فرج صالح (2024)، الهجرة غيرة الشرعية وانعكاسها عن الأمن الليبي في مكافحتها ، مجلة الإعلام والفنون ، السنة الخامسة ، العدد السادس عشر ، مارس
15-قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية ، الجريدة الرسمية

16-المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، مؤشر الجريمة المنظمة العالمي (2021)

17-المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، مؤشر الجريمة المنظمة العالمي (2023)

18-المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، مؤشر الجريمة المنظمة (2025)

19-المصراتي ، عبدالله أحمد (2014) ، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي : دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، المجلد (30) العدد (59)

20-المنظمة الدولية للهجرة (2022) ، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا ، تقرير الجولة (40)

21-المنظمة الدولية للهجرة (2025) تقرير الهجرة في ليبيا الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح ، الجولة (58) (مايو - يوليو)

22-منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، (2022)الجريمة المنظمة

23- هوام ، ضحى (2018)نظرية الأمننة ، الموسوعة السياسية استرجع في 8 مايو 2026من الرابط :https://political.encyclopedia.org